المسببات البيئية للصراعات الأهلية في حوض بحيرة تشاد

Environmental Causes of Communal Conflicts in Lake Chad Basin

د. أحمد أمل(*)

الملخص

خلال النصف الثاني من القرن العشرين نالت العلاقة بين المتغيرات البيئية والصراعات اهتماماً أكاديمياً متزايداً، لتكتسب في النهاية اعترافاً واسع النطاق، بعد أن تعددت الحالات الواقعية التي تؤكد وجود رابط مباشر بين تغير الأوضاع البيئية في منطقة ما من العالم وبين ارتفاع فرص نشوب الصراع فيها. وتقدم منطقة حوض بحيرة تشاد نموذجاً واضحاً على سلامة مقولات نظرية "العنف البيئي" التي ظهرت في تسعينيات القرن العشرين حيث يمكن تتبع سلسلة مترابطة من علاقات السببية تبدأ باتجاه البحيرة نحو الجفاف، وهو ما أدى إلى تناقص الثروة السمكية والإنتاجية الزراعية، لتقود هذه المتغيرات البيئية إلى متغيرات اجتماعية تلعب دور المتغيرات الوسيطة تمثلت بالأساس في تعزيز الانقسامات الاجتماعية على أسس إثنية واقتصادية أفرزت في صراعات أهلية متعددة ومتداخلة. على هذا الأساس، باتت معالجة الأسباب الجذرية للصراعات الأهلية في حوض بحيرة تشاد تشكل ضرورة ملحة لن يتم التعامل معها بكفاءة من دون التغلب على التحديات المختلفة التي تفرضها المتغيرات البيئية كأحد أهم مسببات الصراع.

الكلمات الدالة: التدهور البيئي، التغير المناخي، العنف البيئي، الصراعات الأهلية، حوض بحيرة تشاد

(*) مدرس العلوم السياسية – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة.

Abstract

Since 1960s, the nexus between environment and conflict gained wide academic recognition, as a result of several research projects' success in exploring the role of environmental changes in agitating ongoing conflicts and introducing new ones. Eco-violence theory introduced by Thomas Homer-Dixon was one of the most prominent contributions in tracing the multi-phased chain of causality that starts with environmental changes leading to conflict. Over the past three decades, lake Chad basin consisted an ideal case study in verifying eco-violence theory. Severe decrease in water level in lake Chad accelerated desertification of vast areas in four countries (Nigeria, Cameroon, Niger and Chad). As a result of suffering from prolonged waves of drought and famine, lake Chad basin witnessed significant increase in inter-communal tensions, and in intra-communal tensions as well. Quantitative and qualitative development of communal conflicts occurred through a path that made ethnic strife and economic competition more violent and less solvable, accompanied by extremely devastating long-term repercussions. Consequently, it gains more importance to integrate measures of mitigating negative effects of environmental changes to conflict resolution policies in lake Chad basin in order to guarantee efficiency and sustainability.

مقدمة

لم تكن منطقة حوض بحيرة تشاد في غرب القارة الأفريقية من المناطق التي تعاني من أزمات سياسية وأمنية مزمنة بخلاف الوضع القائم في مناطق أخرى من القارة كالقرن الأفريقي أو خليج غينيا. لكن حوض بحيرة تشاد انفرد بكونه من أكثر مناطق القارة التي شهدت تحولات مناخية حادة ومتسارعة منذ ستينيات القرن العشرين، الأمر الذي راكم العديد من التداعيات السلبية لتدخل المنطقة في دائرة مفرغة من من عدم الاستقرار وفقدان الأمن.

فقد وصف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) الأزمة في حوض بحيرة تشاد بأنها واحدة من أكثر حالات الطوارئ الإنسانية حدة على مستوى العالم. حيث اجتمعت في حوض بحيرة تشاد العديد من المهددات ذات الطبيعة البيئية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن الأمنية، ليتأثر أكثر من سبعة عشر مليوناً من السكان سلباً بكل هذه المهددات، الأمر الذي أدخل نحو أربعة ملايين منهم في وضع الحاجة للمساعدات الغذائية، وحوّل مليونين ونصف منهم إلى نازحين.[١]

فمنذ مطلع القرن الحادي والعشرين يشهد حوض بحيرة تشاد الذي يضم مناطق من جنوب تشاد والنيجر وشمال الكاميرون ونيجريا العديد من الصراعات المسلحة كان أبزرها ظهور حركة بوكو حرام التي اتخذت من شمال شرق نيجيريا نقطة انطلاق لباقي دول الحوض، بجانب العديد من الصراعات الأهلية التي تعددت أبعادها بين صراعات على الموارد بين الرعاة والزراع، وصراعات إثنية بين الجماعات المتعددة التي تنتشر في منطقة حوض بحيرة تشاد.

وقد انصرفت الكثير من الدراسات لتفسير تحول حوض بحيرة تشاد إلى نقطة تركز للصراعات العنيفة بناءً على عوامل سياسية وأيديولوجية حصراً لتغفل الكثير من المسببات الأخرى للظاهرة، وتعجز عن تفسير ظهورها في هذا التوقيت وفي هذا الموقع من القارة الأفريقية على وجه التحديد. هذه التحليلات القاصرة للعنف في حوض بحيرة تشاد كانت مشكلتها الأساسية

1 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), **Lake Chad Basin: Crisis Overview**, 23 January 2019. https://reliefweb.int/report/nigeria/lake-chad-basin-crisis-overview-23-january-2019

هي نزع الظاهرة عن سياقها البيئي، الأمر الذي حتم البحث عن أطر نظرية أكثر عمقاً وشمولاً لعوامل تفسيرية أوسع وأعمق.

ولتلافي هذا القصور، اتجهت العديد من الدراسات إلى البحث في العلاقة بين التغيرات البيئية وبين الصراعات الأهلية في حوض بحيرة تشاد. فمنذ موجة الجفاف الحادة التي ضربت حوض البحيرة في سبعينيات القرن العشرين أخذت مساحة بحيرة تشاد ومنسوب المياه بها في التناقص الحاد، الأمر الذي أوجد حالة متفاقمة من التدهور البيئي أدت إلى تناقص حجم المياه المتاحة، وهو ما أنتج مشكلات أخرى كالجوع والفقر وتراجع النمو الاقتصادي وتفكك المجتمعات المستدامة بعد أن ظهر تيار كبير للهجرة من شمال البحيرة إلى جنوبها، وكلها عوامل قادت بطريقة أو بأخرى إلى الوضع الأمني المتدهور في العقد الأول من الألفية الجديدة.

بهذا المنطق، تسعى الدراسة لمعالجة إشكالية بحثية رئيسية تتعلق باستكشاف الآليات التي من خلالها ساهمت التغيرات البيئية في تفجر العنف الأهلي في حوض بحيرة تشاد، وذلك من خلال اختبار المقولات الأساسية لنظرية العنف البيئي على وجه التحديد وسلسلة السببية التي قامت باقتراحها بما تضمه من متغيرات أصلية مستقلة وأخرى وسيطة تساهم في النهاية في انتاج الصراعات وتأجيجها. وتعالج الدراسة هذه الإشكالية من خلال عدد من المحاور أولها تتبع تطور الاتجاهات النظرية في دراسة العلاقة بين المتغيرات البيئية والصراعات، ثم رصد أهم التغيرات البيئية في حوض بحيرة تشاد، واستكشاف الآليات التي أثرت من خلالها التغيرات البيئية على العنف الأهلي في الإقليم.

ومن شأن معالجة ظاهرة العنف في بحيرة تشاد من هذا المدخل تحقيق عدد من الأهداف أبرزها توفير فهم أعمق وأكثر شمولاً لظاهرة الصراعات في الإقليم المضطرب، والتعرف على الآثار واسعة النطاق وطويلة الأمد للتغيرات البيئية المطردة، فضلاً عن تقييم آفاق إدماج الاعتبارات البيئية كجزء أصيل وأساسي في سياسات استعادة الاستقرار في حوض بحيرة تشاد، وهو ما بدأته بالفعل العديد من حكومات دول الحوض والعديد من الهيئات المانحة.

أولاً: الاتجاهات النظرية في دراسة العلاقة بين المتغيرات البيئية والصراعات

تعد العلاقة بين المتغيرات البيئية والصراعات من القضايا التي تمتعت باهتمام متعدد الروافد، ذلك أنها تشكل نقطة التقاء بين فروع عدة للعلوم الاجتماعية كالعلوم السياسية والاقتصاد

وعلم الاجتماع، فضلاً عن تقاطعها مع بعض إسهامات المدارس الفلسفية المختلفة. وخلال النصف الثاني من القرن العشرين نالت هذه القضية اهتماماً أكاديمياً متزايداً، لتكتسب في النهاية "اعترافاً" واسع النطاق، بعد أن تعددت الحالات الواقعية التي تؤكد وجود رابط مباشر بين تغير الأوضاع البيئية في منطقة ما من العالم وبين ارتفاع فرص نشوب الصراع فيها.

١. تطور دراسة العلاقة بين المتغيرات البيئية والصراعات

تعد الدراسة المنهجية للعلاقة بين المتغيرات البيئية والصراعات ظاهرة جديدة نسبياً. فعلى الرغم من وجود جذور لدراسة هذه العلاقة في كتابات ربطت بين ندرة الموارد والصراعات كإحدى الأفكار البديهية في كتابات توماس هوبز Thomas Hobbes وتوماس روبرت مالثوس Thomas Robert Malthus، إلا أن البداية الحقيقية لنيل هذه العلاقة نصيباً من الدراسات العلمية المدعمة بأدلة من مختلف أنحاء العالم ظهرت إرهاصاتها المبكرة في سبعينيات القرن العشرين. ومنذ ذلك التاريخ تراكمت أدبيات متعددة في رصد العلاقة بين المتغيرات البيئية والصراعات، إلا أنها مرت بمراحل متعددة من التطور نتيجة لاجتماع عدد من الأسباب الموضوعية والأكاديمية، وتنقسم هذه المراحل على النحو التالي: [١]

المرحلة الأولى: الكتابات التي ظهرت خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين والتي كان مركز اهتمامها هو الآثار البيئية للحروب. هذه الكتابات نتجت عن تعاون جمع بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة United Nations Environment Programme (UNEP) وبين معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)، وهي الجهود التي انضم إليها كذلك معهد أوسلو لأبحاث السلام Peace Research Institute Oslo (PRIO). وقد أنتج هذا التعاون سلسلة من الدراسات الرائدة والتي كان من أهمها كتابات آرثر وستنج Arthur H. Westing والتي استفادت كثيراً من البناء المفاهيمي الذي ظهر خلال القرن العشرين على يد "البيئيين الأوائل"

١- الإطار العام لهذا التحقيب الزمني مستمد من دراسة:

Hans Günther Brauch, "Four Phases of Research on Environment and Security", in: Úrsula Oswald Spring (ed.) **International Security, Peace, Development, and Environment** (Oxford: UNESCO/EOLSS, 2007).

أمثال فيرفيلد أوزبورن Fairfield Osborn وويليام فوجت William Vogt، والذين قدموا إسهامات أكاديمية قيمة لكن لم تكن العلاقة بين البيئة والصراعات محور اهتمامهم.(١)

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي شهدت التحول نحو الدراسات التجريبية الإمبريقية لرصد وقياس العلاقة بين التغير البيئي والصراعات، والكشف عن مسارات واضحة لعلاقة السببية بين المتغيرين. هذا المرحلة التي استغرقت تسعينيات القرن العشرين جسدتها كتابات مدرستين علميتين حملت أولاهما اسم "مدرسة تورنتو" والتي قادها عالم السياسة الكندي توماس هومر–ديكسون Thomas Homer-Dixon* والذي أصدر سلسلة من الكتابات كان أكثرها شمولاً الكتاب الذي حرره بالاشتراك مع جيسيكا بليت Jessica Blitt والذي حمل اسم المصطلح الأهم في كتاباته وهو "العنف البيئي" Ecoviolence.(٢) أما المدرسة الأخرى فهي "مدرسة برن/زيورخ" في سويسرا والتي برز فيها اسم كل من كرت سبيلمان Kurt R. Spillmann وجونثر باخلر Günther Bächler واللذان أطلقا المشروع الدولي لدراسة العنف والصراعات المتفجرة بفعل التدهور البيئي والمعروف اختصاراً باسم "مشروع البيئة والصراعات" Environment and Conflicts Project (ENCOP).

١– للمزيد بشأن كتابات الجيل الأول انظر

-Arthur H. Westing, **Pioneer on the Environmental Impact of War** (Heidelberg: Springer, 2013).

-Thomas Robertson, "Total War and the Total Environment: Fairfield Osborn, William Vogt, and the Birth of Global Ecology," Environmental History (Oxford: Oxfrod University Press, Vol. 17, No.2, April 2012). Pp. 336–364.

* توماس هومر–ديكسون هو عالم سياسة كندي يتولى حالياً منصب مدير معهد كاسكاد بجامعة رويال رودز بكندا، وهو أستاذ كرسي بكلية البيئة بجامعة ووترلو بكندا أيضاً. كما سبق أن حصل على شهادته الجامعية في العلوم السياسية من جامعة كارلتون، ليحصل بعدها على درجة الدكتوراه من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في العلاقات الدولية متخصصاً في دراسات الدفاع والحد من التسلح. وبداية من عقد التسعينيات من القرن العشرين أدار هومر–ديكسون عدداً من المشروعات الرائدة في جامعة تورنتو لدراسة العلاقة بين البيئة والعنف في الدول النامية.

2- Thomas Homer-Dixon, Jessica Blitt, "A Theoretical Overview", in: Thomas Homer-Dixon, Jessica Blitt (eds.), E**ecoviolence: links among environment, population and security** (Lanham: Rowman & Littlefield, 1998). Pp. 2-12.

المرحلة الثالثة: وبدأت في الألفية الجديدة واستفادت بصورة كبيرة من التطور الذي شهدته المرحلة الثانية مما سمح لكتابات هذه المرحلة بأن تتجه لدراسات المقارنة والدراسات المعمقة وبناء النماذج الخاصة بدراسة العلاقة بين التغير البيئي والصراعات، فضلاً عن التركيز على بعض الموضوعات الفرعية الأكثر تخصصاً والأكثر اتصالاً بعملية صنع السياسة كالإنذار المبكر من احتمال نشوب حرب ذات مسببات بيئية. وفي هذه المرحلة بدأ الربط بين مفاهيم البيئة والصراع ومفاهيم جديدة لينشأ "محوراً أكاديمياً" بين موضوعات الأمن البيئي والأمن الإنساني والسلام Human and Environmental Security and Peace (HESP) والذي أصبح أكثر قدرة على الجمع بين العوامل البنيوية ذات الصلة بالطبيعة كالمناخ والتربة والموارد المائية وبين العوامل ذات الطبيعة المتصلة بالإنسان كالنمو السكاني والتحول الحضري والتلوث والزراعة وغيرها.

٢. نظرية العنف البيئي

تمثل كتابات توماس هومر–ديكسون البناء النظري الأكثر شمولاً وإحكاماً في الربط بين العوامل البيئية والصراعات، نظراً للخلفية الأكاديمية لمؤلفها والذي يعد أحد علماء السياسة الكنديين البرازين. حيث قدمت كتابات هومر–ديكسون المتعددة خاصة في تسعينيات القرن العشرين بناء نظرياً متكاملاً تم اختباره في العديد من الحالات الدراسية حول العالم، ثبت معه قدرة التغيرات البيئية على إنتاج الصراعات العنيفة وفق مسار مركب من علاقات السببية. فالتغيرات البيئية قادرة على إنتاج العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تقود في النهاية إلى الصراع الحتمي. فعلى سبيل المثال، تعددت الحالات التي تشير إلى أن التدهور في مساحة وجودة الأراضي الزراعية يمكن أن يسفر عن موجة كبيرة من الهجرة غير المنظمة، والتي تقود بدورها إلى اضطراب مفاجئ في التركيب السكاني في المناطق المستقبلة لتيارات الهجرة، ومن ثم تصبح الصراعات الإثنية أكثر احتمالاً بين المجموعات الأصلية والمجموعات الوافدة. وفي الاتجاه الآخر، يمكن للسلوك الإنساني أن يؤثر بالسلب على استقرار البيئة عبر تكثيف حجم

النشاط الاقتصادي في المنطقة المعنية والذي يمكن أن يستنزف الموارد الطبيعية خاصة الموارد غير المتجددة، وهو ما من شأنه أن يفاقم من هشاشة النظام البيئي القائم في المنطقة المعنية.[١]

وتضم قائمة المشكلات البيئية التي يمكن أن تقود في النهاية إلى الصراعات مرتفعة الحدة Acute Conflict سبع مشكلات رئيسية تتمثل في[٢]:

- الاحتباس الحراري.
- تآكل طبقة الأوزون.
- الرواسب الحامضية.
- التصحر.
- تآكل الأرض الزراعية.
- التلوث والاستخدام المفرط للموارد المائية.
- تناقص الثروة السمكية.

هذه المشكلات جميعها يجمع بينها عدد من القواسم المشتركة. فمن ناحية تعد كل هذه المشكلات من صنع الإنسان ولا تدخل في نطاق التغيرات البيئية الطبيعية التي تحدث بصورة دورية. ومن ناحية ثانية تتسم هذه المشكلات بكونها مشكلات ذات آثار بعيدة الأمد ولن تقتصر أضرارها على الجيل المتسبب فيها. كذلك فإن هذه المشكلات البيئية تشترك في كونها ذات آثار سلبية غير قابلة للارتداد Irreversible فبمجرد بداية ظهورها لا يمكن تدوير هذه التفاعلات في الاتجاه المعاكس للتخلص الآني من مسببات هذه الآثار السلبية، ومن ناحية أخيرة تتركز هذه المشكلات بصورة كبيرة في الدول النامية على الرغم من أن سياسات الدول المتقدمة هي المتسبب الأول فيها.[٣]

لكن هذه المجموعة المتنوعة من المشكلات البيئية تشهد قدراً من التباين الواضح وفق معايير أخرى. حيث تختلف مثلاً من حيث سرعتها في إنتاج تأثيراتها الضارة. فبينما يمكن

1- Thomas F. Homer-Dixon, "On the Threshold: Environmental Changes as Causes of Acute Conflict", **International Security**, (Cambridge: MIT Press, Vol. 16, No. 2, autumn, 1991). Pp. 85-86.

2- Thomas Homer-Dixon, Jessica Blitt, **Op. cit**., Pp. 2-12.

3- **Idem.**

للتصحر أن يبدأ في القضاء على النشاط الزراعي بمجرد ظهوره، قد تستغرق ظاهرة الاحتباس الحراري عقوداً لكي تبدأ في إنتاج آثار ضارة ملموسة. وبينما ترتبط ظاهرة تآكل طبقة الأوزون على سبيل المثال بتراكم تأثيرات من مختلف أنحاء العالم، ترتبط مشكلات تلوث الموارد المائية بالأساس بمسببات ذات طابع إقليمي. لكن في المحصلة، تظل لهذه المشكلات البيئية السبع قدرة كبيرة على التسبب المباشر في الصراعات التي تندرج تحت تصنيف "العنف البيئي". وتدريجياً، يؤدي ظهور المشكلات البيئية السبع أو أي منها إلى تأثيرات اجتماعية ذات مستوى مرتفع من الخطورة حيث تؤدي في نهاية المطاف إلى وقوع الصراعات. وتتمثل هذه التأثيرات الاجتماعية في[1]:

- انخفاض الإنتاجية الزراعية.
- التدهور البيئي.
- حركة السكان عبر تيارات النزوح والهجرة.
- تآكل شرعية المؤسسات السلطوية
- تعزيز الانقسامات الاجتماعية.

هذه التغيرات الاجتماعية من شأنها أن تتسبب في ظهور الصراعات الحادة وفي تأمين عوامل استدامتها لفترة طويلة.

وعلى الرغم من أن توماس هومر–ديكسون لم يخصص في كتاباته نوعاً محدداً من العنف يعد الأكثر ارتباطاً بالمسببات البيئية التي ذكرها، إلا أن ما شهدته مناطق متعددة من العالم من تفاعلات صراعية مرتبطة بالتغيرات البيئية تقترح مدى واسع من أنواع الصراعات يمكن أن تتسبب فيه التغيرات البيئية. فعلى سبيل المثال، تعد الصراعات الإثنية النمط الأكثر ارتباطاً بظاهرتي التنافس على الموارد النادرة والهجرة غير المنظمة ليصبح أحد أكثر أنماط الصراعات شيوعاً من بين الأنماط ذات الصلة بالتغيرات البيئية. لكن كذلك ثبت أن هذه المتغيرات البيئية

1- Thomas F. Homer-Dixon, "On the Threshold….., **Op. cit**., Pp. 88-89.

قادرة على إنتاج صراعات أخرى كالصراعات على السلطة الناتجة عن ضعف مؤسسات الدولة في ظل تراجع قدراتها الاستخراجية والتوزيعية، أو الصراعات العابرة للحدود.[١]

٣. سلسلة السببية للربط بين التغير البيئي والصراعات

تتبنى نظرية "العنف البيئي" التي قدمها توماس هومر–ديكسون مقولة أساسية مفادها أن التجمعات السكانية الكبيرة في البلدان النامية تنشأ معتمدة على –بعض أو كل من– أربعة عناصر بيئية أساسية هي المياه النظيفة، والأراضي القابلة للزراعة، والغابات، والأسماك. ويعد تعرض أحد هذه العناصر للندرة أو لمجرد التناقص مصدراً أساسياً للصراع المسلح داخل المجتمع المعني، وتتحقق هذه المقولة عبر سلسلة من العلاقات السببية المتتابعة صيغت في أربع مقولات متراتبة منطقياً تشكل الفروض القابلة للاختبار في الحالات التطبيقية المختلفة، هذه المقولات الأربع هي[٢]:

التناقص الكمي والتدهور النوعي للموارد الأساسية هو محصلة ثلاثة عوامل أساسية هي تزايد الطلب على الموارد بفعل الزيادة السكانية أو الهجرات، وتناقص العرض بسبب سوء الاستخدام أو الاستخدام المفرط، والتوزيع غير العادل للموارد بين قطاعات المجتمع.

الآليات السابقة تسفر بالضرورة عن تراجع الإنتاجية الاقتصادية للمجتمعات المحلية المتعرضة لندرة الموارد وللاقتصاد الوطني والإقليمي على المستوى الأوسع.

1- Nils Petter Gleditsch and Henrik Urdal , "Ecoviolence? Links Between Population Growth, Environmental Scarcity and Violent Conflict in Thomas Homer-Dixon's Work", **Journal of International Affairs** (New York: The Trustees of Columbia University in the City of New York, Vol. 56, No. 1, Face of the State: Population, Politics and Stability, Fall 2002). Pp. 286-290.

2- Freedom C. Onuoha, "Environmental Degradation, Livelihood and Conflicts: A Focus on the Implications of the Diminishing Water Resources of Lake Chad for North-Eastern Nigeria", **African Journal on Conflict Resolution** (Durban: The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), Vol. 8, No. 2, 2008). Pp. 41-43.

-Thomas Homer-Dixon, **Environment, Scarcity, and Violence** (Princeton: Princeton University Press, 1999). p. 30.

-Peter Stoett, "What Are We Really Looking For? From Eco-Violence to Environmental Injustice", in Matthew A. Schnurr, Larry A. Swatuk (eds.), **Natural Resources and Social Conflict: Towards Critical Environmental Security** (Hampshire: Palgrave Macmillan, 2012). Pp. 18-23.

المجتمعات الأكثر تضرراً من ندرة الموارد تنشأ لديها نزعة للهجرة لأراض جديدة بحثاً عن الموارد الأساسية للحفاظ على بقاء المجتمع ورفاهيته.
يجتمع تأثير تراجع الإنتاجية الاقتصادية والهجرة ليؤسس لممارسات صراعية عنيفة بين الجماعات المهاجرة والجماعات المتوطنة في المناطق المستقبلة للهجرة بسبب الخلافات الإثنية وبسبب التنافس على الموارد وهو ما يعرف بالعنف البيئي.

٤. حوض بحيرة تشاد كإطار مكاني لاختبار أثر التغيرات البيئية على الصراعات الأهلية

تقدم حالة حوض بحيرة تشاد حالة نموذجية لتطبيق نظرية العنف البيئي. فمن ناحية تعد منطقة حوض بحيرة تشاد من أكثر مناطق العالم التي شهدت تغيرات بيئية حادة وعميقة الأثر في العقود الخمسة الماضية، خاصة مع تنامي معدلات جفاف بحيرة تشاد والذي مثل مصدراً لتغيرات بيئية متعددة أخرى. ومن ناحية أخرى تعد منطقة حوض بحيرة تشاد من أبرز دوائر الصراع في العالم منذ مطلع الألفية الجديدة نتيجة ما تشهده من اجتماع أنماط متعددة من الصراعات.

ويتسع نطاق حوض بحيرة تشاد ويضيق حسب التعريف المستخدم، فبتطبيق المعايير الجغرافية يقتصر تعريف دول حوض بحيرة تشاد على كل من تشاد والنيجر والكاميرون ونيجيريا، بينما يمكن أن يتسع المفهوم بتطبيق المعايير السياسية لضم الدول الأعضاء بلجنة حوض بحيرة تشاد Lake Chad Basin Commission وهي منظمة إقليمية فرعية ذات اهتمامات تنموية نشأت في عام ١٩٦٤ وتضم في عضويتها كل من تشاد والنيجر والكاميرون ونيجيريا بالإضافة إلى الجزائر وليبيا والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. لكن في ظل ما يفرضه موضوع الدراسة من الارتباط بمتغيرات بيئية محددة لاختبار قدرتها على إنتاج الصراع، يعد المفهوم الجغرافي أكثر ملاءمة ليقتصر نطاق اهتمام الدراسة على كل من تشاد والنيجر والكاميرون ونيجيريا.

أما من حيث النطاق الزمني للدراسة، تفرض طبيعة المتغير المستقل المتمثل في التغيرات البيئية ضرورة الرجوع إلى عقد الستينيات من القرن العشرين والذي اجتمعت فيه عوامل طبيعية وبشرية ليشكل بداية تدهور الأوضاع البيئية في حوض بحيرة تشاد، حيث بدأت ظاهرة

تناقص المياه في بحيرة تشاد في الظهور بنسب ملحوظة، كما بدأت سياسات حكومات دول الحوض في سنوات الاستقلال الأولى في استهداف التوسع في الإنتاجية عبر رفع معدلات استهلاك الموارد في حوض البحيرة من دون حساب لما لذلك من آثار ممتدة. لكن بعيداً عن تتبع أسباب ظاهرة العنف البيئي في حوض بحيرة تشاد، تركز الدراسة على موجة الصراعات التي ضربت المنطقة بداية من تفجر الصراعات الأهلية بين الرعاة والمزارعين في عام ١٩٩٨، ثم ظهور تنظيم بوكو حرام في عام ٢٠٠٧ في شمال شرق نيجيريا، وهما نمطا الصراع اللذان سرعان ما تقاطعا مع الصراعات الإثنية المتعددة والتي تشكل جميعها أعراض مباشرة للآثار السلبية لما شهدته الأوضاع البيئية في المنطقة من تدهور متسارع.

وبإسقاط مقولات توماس هومر–ديكسون على حالة حوض بحيرة تشاد يمكن صياغة مقولة أساسية تسعى الدراسة لاختبار صحتها وهي كالتالي: "أدى تدهور الأوضاع البيئية من خلال الاستخدام المفرط للمورد المائي الأساسي المتمثل في بحيرة تشاد، وتناقص الثروة السمكية، والتصحر إلى ظهور عدد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تضمنت انخفاض الإنتاجية وتيارات النزوح والهجرة، وتراجع شرعية المؤسسات الرسمية، وتفاقم حدة الانقسامات الاجتماعية، وهو ما أدى لتفاقم الصراعات الأهلية القائمة وخلق صراعات أهلية جديدة".

ثانياً: التغيرات البيئية في حوض بحيرة تشاد

تجعل نظرية العنف البيئي من التغيرات البيئية والمناخية نقطة انطلاق سلسلة من التفاعلات المتتالية التي تفضي في النهاية إلى نشوب الصراع. وتعد منطقة حوض بحيرة تشاد من أهم مناطق العالم التي شهدت تغيرات بيئية حادة ومتسارعة منذ أواسط القرن العشرين، والتي لا تزال تزداد حدة بمرور الوقت بفعل سياسات الاستجابة التي كانت غالباً غير ملائمة.

١. الجفاف والاستخدام المفرط للموارد المائية

تمتد منطقة حوض بحيرة تشاد لتشمل نحو ٢,٤ مليون كيلو متر مربع تشمل ثمان دول من دول إقليم الساحل الأفريقي، وتتوسط المنطقة بحيرة تشاد والتي تعد بحيرة للمياه العذبة

تتشاركها كل من تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا. وتاريخياً كانت البحيرة أساساً للحياة في المنطقة حيث تقوم الأنشطة الاقتصادية المختلفة على ما توفره البحيرة من موارد[١].

وبسبب الطبيعة الضحلة للبحيرة لم يتجاوز عمقها السبعة أمتار إلا في حالات نادرة، لذا كانت المساحة السطحية للبحيرة عرضة للتأثر الحاد بالمتغيرات المناخية المختلفة وكذلك للتدخلات المرتبطة بسلوك المجتمعات البشرية المقيمة على ضفافها. ومن المعروف أن مساحة البحيرة تشهد عمليات مستمرة من التغير زيادة ونقصاناً، حيث سبق أن تعرضت البحيرة للجفاف التام أربع مرات خلال الفترة بين بدايات القرن الخامس عشر ونهاية القرن الثامن عشر. وتميل العديد من الدراسات إلى وضع مقياس خاص لمساحة بحيرة تشاد يتوسطها التقدير "الطبيعي" لمساحة البحيرة والمقدر بنحو ١٨ ألف كيلو متر مربع.[٢]

وتشير بعض الدراسات إلى أنه خلال خمسينيات القرن العشرين بلغت مساحة البحيرة نحو ٢٦ ألف كيلو متر مربع ومنذ ذلك الحين أخذت هذه المساحة في التناقص المطرد لتفقد نحو ٩٠% من مساحتها التي قدرت عام ٢٠٠٤ بنحو ٥٣٢ كيلو متر مربع فقط. وعلى الرغم من تعرض غالبية مساحة البحيرة للجفاف خلال العقود الخمسة الماضية إلا أن المناطق الشمالية للبحيرة كانت الأكثر تأثراً حيث تعرضت للجفاف التام مراراً منذ عام ١٩٧٥. وبجانب تناقص المساحة السطحية للبحيرة شهد عمق مياهها تناقصاً موازياً ليتراوح بين النصف متر والمترين على الأكثر[٣].

وقد أرجعت اللجنة الحكومية المشتركة للتغير المناخي The Inter-Governmental Panel on Climate Change (IPCC) تناقص مساحة بحيرة تشاد وعمق المياه بها إلى سببين أولهما المتغيرات المناخية الطبيعية والآخر هو التدخل الإنساني. فخلال الفترة الممتدة من أوائل خمسينيات وحتى أواسط سبعينيات القرن العشرين كان تناقص معدلات هطول الأمطار هو

1- Kateřina Rudincová**,** "Desiccation of Lake Chad as a cause of security instability in the Sahel region", **GeoScape** (Ústí nad Labem: Jan Evangelista Purkyně University Vol. 11, No. 2, 2017). Pp. 113-115.

2- J. Lemoalle, J. Bader, M. Leblan, and A. Sedick, "Recent changes in Lake Chad: Observations, simulations and management options (1973-2011)", **Global and Planetary Change** (New York: Elsevier, Vol. 80-81, 2012). Pp. 247- 254.

3- Freedom C. Onuoha, **Op. cit.**, p. 43.

السبب الأساسي في تناقص مساحة البحيرة. لكن خلال موجة الجفاف الحاد التي ضربت المنطقة بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٤ ضاعفت استجابة المجتمعات الزراعية المستوطنة حول البحيرة من الآثار السلبية للعوامل المناخية حيث تحولت هذه المجتمعات من الزراعة المطرية إلى الزراعة بالري لتبلغ معدلات استغلال مياه البحيرة مستويات قياسية لم تبلغها من قبل. وخلال السنوات التالية تضاعفت معدلات استغلال مياه البحيرة في الري أربعة أمثال مقارنة بالعقدين السابقين[١].

ومنذ تسعينيات القرن العشرين استمرت الآثار السلبية للتدخل الإنساني في التزايد، فعلى الرغم من انتهاء موجة الجفاف وزيادة معدلات هطول الأمطار ومن ثم زيادة منسوب المياه بالبحيرة، استمرت مساحة البحيرة في التناقص بسبب الاستغلال المفرط لمياه البحيرة السطحية في الري وبسبب التوسع في استخراج المياه الجوفية وهما العاملان اللذان أثرا سلباً على مياه بحيرة تشاد كماً ونوعاً. فقد كان حجم السكان المستوطن في حوض البحيرة من أحد أهم المتغيرات تأثيراً على مساحتها وحجم المياه بها. ففي ستينيات القرن العشرين قدر حجم السكان على ضفاف البحيرة في الدول الأربع بنحو ١٣ مليون نسمة، وهو الرقم الذي تضاعف بحلول عام ٢٠١٣ ليبلغ ٤٧ مليون نسمة، والذي يتوقع أن يبلغ ٨٠ مليون نسمة بحلول العام ٢٠٣٠. وترتبط بهذه الزيادة في عدد السكان زيادة أخرى في أعداد قطعان الماشية التي تعد أصلاً اقتصادياً هاماً والتي تساهم بدورها في الاستغلال المباشر وغير المباشر لموارد البحيرة[٢].

٢. تناقص حجم الثروة السمكية

من بين المظاهر المهمة للتغيرات البيئية فقدان بحيرة تشاد الكثير من قدرتها على إمداد الجماعات المتوطنة بالمصادر الأولية للغذاء بصورة مستمرة. فنتيجة لوقوع البحيرة في منطقة شبه قاحلة من في جنوب الصحراء الكبرى كان لما تقدمه البحيرة من مصادر غذائية أهمية مضاعفة بحيث أصبح نشاط صيد الأسماك من البحيرة أحد الأنشطة الاقتصادية الأساسية والتي

1- Jason Rizzo, "A Shrinking Lake and a Rising Insurgency: Migratory Responses to Environmental Degradation and Violence in the Lake Chad Basin", in François Gemenne Caroline Zickgraf Dina Ionesco (eds.), **The State of Environmental Migration** (Le Grand-Saconnex: International Organization for Migration (IOM), 2015). Pp. 13-14.

2- **Idem.**

تمد سكان الحوض بالمصادر الغذائية الأساسية، حيث يقدر عدد المشتغلين بهذا النشاط الاقتصادي بما يزيد على ١٥٠ ألف صياد في حوض بحيرة تشاد(١).

وقد بلغ إنتاج البحيرة من الأسماك ذروته في ستينيات القرن الماضي إذ بلغ إجمالي ما تم صيده من الأسماك نحو ١٤٠ ألف طن سنوياً وهو الوضع الذي استمر حتى مطلع سبعينيات القرن ذاته. لكن نتيجة للتراجع المستمر في منسوب المياه في البحيرة تراجعت حصيلة صيد الأسماك إلى النصف تقريباً لتبلغ نحو ٦٠ ألف طن سنوياً. هذا التراجع الكمي يضاف إلى عدد من مظاهر التدهور النوعي كاختفاء العديد من أنواع الأسماك من البحيرة وظهور أنواع أخرى من الأسماك والكائنات البحرية الأكثر قدرة على العيش في المستنقعات والتي تتسم بكونها قليلة القيمة الاقتصادية وبعضها لا يصلح للاستهلاك الآدمي(٢).

وبجانب إمداد البحيرة للمجتمعات المحيطة بالأسماك تعد البحيرة أساساً للنشاط الرعوي الذي تعتمد عليه العديد من الجماعات في منطقة الحوض على رأسها الطوارق والتبو وجماعات فيدا وكانمبو وشوا والفولاني ووداي. وطالما كانت البحيرة مركزاً لحركة هذه الجماعات الرعوية. ومع جفاف البحيرة أصبحت الموارد المائية المتاحة لاستهلاك قطعان الماشية أكثر ندرة الأمر الذي أدى لتناقص حاد في حجم القطعان فضلاً عن تحول الكثير من الجماعات من تربية قطعان الجمال إلى الأغنام وهو التحول الذي يعكس تدهوراً في القيمة الاقتصادية للنشاط الرعوي(٣).

٣. التصحر وتدهور جودة الأراضي

من بين أخطر التغيرات البيئة التي تعاني منها منطقة حوض بحيرة تشاد الزحف المستمر الصحراء الكبرى باتجاه الجنوب والذي أدى إلى تآكل حزام الحشائش الذي تعتمد عليه الجماعات الرعوية، ليدفعها للاتجاه جنوباً صوب الأراضي المستخدمة في الزراعة المروية. كذلك

1- Freedom C. Onuoha, "Climate Change, Population Surge and Resource Overuse in The Lake Chad Area: Implications for Human Security in The North-East Zone of Nigeria. In D. Mwiturubani, J. van Wyk, R. Mwebaza & T. Kabanda (eds.), **Climate Change and Natural Resources Conflicts in Africa** (Pretoria: Institute for Security Studies, 2010). Pp. 26-27.

2- Jason Rizzo, **Op. cit**., p. 45.

3- Freedom C. Onuoha, "Environmental Degradation…, **Op. cit.**, p. 45.

أدت التغيرات المناخية المتطرفة إلى تعرض الأرض الزراعية حول ضفاف البحيرة إلى حالة من التدهور الحاد في الجودة ومن ثم الإنتاجية.

حيث لا تعد منطقة حوض بحيرة تشاد استثناءً بالنسبة لدول القارة الأفريقية التي تعاني من تمدد غير مسبوق للصحراء، الأمر الذي قدرته لجنة مكافحة التصحر بالأمم المتحدة بالإعلان عن فقدان القارة الأفريقية ستة ملايين هكتار من الأرض الزراعية سنوياً بسبب زحف الصحراء منذ عام ١٩٩٠ وحتى الوقت الحالي، بحيث أصبح من المتوقع فقدان القارة الأفريقية أكثر من نصف مساحة الأرض القابلة للزراعة بحلول عام ٢٠٢٥. وتتركز نسبة كبيرة من هذه الأراضي المفقودة في المناطق الزراعية المتاخمة للصحراء الكبرى في إقليم الساحل الأفريقي.[١]

ولا تقتصر مسببات تدهور الأرض الزراعية في أفريقيا على تداعيات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة من تمدد الصحراء على حساب الأرض القابلة للزراعة. فعلى الرغم من استعادة الكثير من مناطق القارة الأفريقية معدلات الأمطار المرتفعة بعد سنوات من الجفاف، إلا أن هذا المتغير وحده لم يكن كافياً لإنهاء مشكلات تدهور الأرض الزراعية في حوض بحيرة تشاد. فقد سجلت الدراسات المناخية ارتفاع معدلات هطول الأمطار في الموسم المطير في إقليم الساحل الأفريقي عموماً منذ عام ٢٠٠٥، وهو ما أرجعته الدراسات إلى ظاهرة الاحتباس الحراري التي رفعت من نسبة بخار الماء ومن ثم ضاعفت من كميات الأمطار. [٢]

لكن عودة معدلات هطول الأمطار إلى الارتفاع جاءت بعد عقدين من الجفاف خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين تأثرت خلالهما التربة بصورة سلبية حيث فقدت الكثير من قدرتها على امتصاص المياه، مما رفع من معدلات الجريان السطحي للمياه عند هطول الأمطار بما يتسبب في الفيضانات الموسمية ولا يسمح بتخزينها. كما أدى النمو السكاني المرتفع في حوض بحيرة تشاد خاصة في جنوب النيجر إلى ارتفاع معدلات استغلال الأراضي في الزراعة

١- محمد سليمان الزواوي، **الجفاف في أفريقيا: القنبلة الموقوتة، قراءات أفريقية**، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٦
https://bit.ly/30453Wd

٢- ريمي كارايول، **الساحل الأفريقي بين السيول والجفاف المزمن**، OrientXXI، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٠.
https://orientxxi.info/magazine/article4154

وتقلص فترات راحة التربة التي تسمح باسترجاع خصائصها، الأمر الذي جعلها أكثر ضعفاً وأقل إنتاجية. [١]

ثالثاً: العلاقة بين التغيرات البيئية والصراعات الأهلية في حوض بحيرة تشاد

تظهر العديد من السمات المميزة لظاهرة العنف الإثني في حوض بحيرة تشاد، والتي تبلورت على نحو واضح بسبب التاريخ الممتد لهذا النوع من الصراعات والتي اكتسبت بمرور الوقت طابعاً أكثر تعقيداً وتشابكاً. فمنذ بداية تعرض بحيرة تشاد كمورد مياه رئيسي للجفاف منذ أواسط ستينيات القرن العشرين، أصبحت منطقة حوض البحيرة تشهد تفاعلات عنيفة متعددة الأنماط.

حيث تقدم منطقة حوض بحيرة تشاد نموذجاً واضحاً على سلامة افتراض مقولات توماس هومر–ديكسون بشأن العنف البيئي خاصة بالنظر لظاهرة العنف الذي تمارسه المكونات السكانية ضد بعضها البعض. ويمكن تتبع سلسلة مترابطة من علاقات السببية تبدأ باتجاه البحيرة نحو الجفاف، وهو ما أدى إلى تناقص الثروة السمكية والإنتاجية الزراعية، لتقود هذه المتغيرات البيئية إلى متغيرات اجتماعية تلعب دور المتغيرات الوسيطة تمثلت بالأساس في تعزيز الانقسامات الاجتماعية على أسس متعددة بعضها إثني كالصراع بين جماعة فولاني Fulani وعدد من الجماعات المجاورة كجماعات كانوري Kanuri وجوكون Jukun وتيف Tiv، وبعضها اقتصادي يتمثل في الصراع بين محترفي الزراعة ومحترفي الرعي.

ولا يمكن الاستهانة بالتأثير السلبي الكبير لمثل هذا النوع من الصراعات. فعلى الرغم من انشغال النسبة الغالبة من الدراسات بظاهرة الإرهاب في حوض بحيرة تشاد باعتبارها المهدد الأمني الأكبر، تظهر الصراعات الأهلية بمختلف أنماطها لتثبت قدرة كبيرة على تهديد الأمن في هذه المنطقة المضطربة من غرب القارة الأفريقية. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات الرقمية لضحايا الصراعات المختلفة في نيجريا –أكبر دول حوض بحيرة تشاد الأربعة من حيث السكان والتي تعاني من القدر الأكبر من التهديد الأمني– إلى أنه خلال الفترة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠١٤ بلغت حصيلة القتلى من ضحايا نشاط تنظيم بوكو حرام في نيجيريا ١٤٠٦٤ قتيلاً،

١– **المرجع السابق.**

بينما بلغت حصيلة القتلى من ضحايا الصراعات الأهلية وفي مقدمتها صراعات الرعاة والمزارعين ١٥١٣٣ قتيلاً في الفترة ذاتها، الأمر الذي يعني كون هذه الصراعات الأهلية المهدد الأمني الأكثر خطورة في حوض بحيرة تشاد.(١)

فقد اجتمع تأثير جفاف بحيرة تشاد، مع التصحر، وظهور تيارات للهجرة غير المنتظمة في حوض بحيرة تشاد لتخلق توترات عميقة بين المكونات الاجتماعية الموجودة في المنطقة، والتي عبرت عن نفسها بطرق شتى كان أبرزها صراعات الجماعات التي تحترف الزراعة والجماعات التي تحترف الرعي. حيث تعتمد حياة الجانبين ونشاطهما الاقتصادي على موردي المياه والأرض بصورة كاملة. وبينما أصبح المزارعون في وضع حرج بسبب تناقص الأرض والمياه معاً، جاء الضغط من جانب الجماعات الرعوية التي تنتقل في منطقة حوض بحيرة تشاد بحثاً عن المراعي لقطعانها. وفي السنوات الأخيرة أدت التغيرات البيئية المتعددة إلى تصادم المزارعين الذين تمددوا بصورة اضطرارية في مناطق أقرب لموارد المياه في بحيرة تشاد، وبين الرعاة الذين وجدوا أنفسهم بصورة مفاجئة يرعون على خط التماس المباشر مع الأراضي الزراعية. ومع ارتفاع عدد المتضررين من التغيرات البيئية في حوض بحيرة تشاد ليصل إلى أكثر من سبعين مليوناً أصبح الصراع على الموارد المحدودة أمراً حتمياً، خاصة بعد الجفاف المتزايد لبحيرة تشاد.(٢)

وتشير الوقائع إلى أنه في ظل الزيادة السكانية الهائلة التي شهدتها منطقة حوض بحيرة تشاد بفعل ارتفاع معدل المواليد واستقبال أعداد كبيرة من المهاجرين، بلغ الضغط على الموارد الطبيعية وخاصة المياه والأرض القابلة للزراعة مستويات غير مسبوقة من جانب كل من الجماعات الرعوية والمزارعين. فمن ناحية أخذ الاعتماد على مياه البحيرة في الزراعة يزداد، بينما

1- Connect Africa, **Social Violence in Nigeria**, (Baltimore: Johns Hopkins University School of Advanced International Studies, 2014)
http://www.connectsaisafrica.org/wp-content/uploads/2014/10/Table3.htm

2- Chris M.A. Kwaja & Katie Smith, **Transnational Dimensions of Conflict between Farmers and Herders in the Western Sahel and Lake Chad Basin** (Washington D.C: Search for Common Ground, April 2020). p. 8.

أصبحت أعداد قطعان الماشية التي ترعى في المنطقة ذاتها أكبر بكثير من قدرة الموارد على تلبية هذه الاحتياجات الكبيرة في ظل تنامي الطلب عليها كمصدر رئيسي للغذاء.[١]

١. تنامي التنافس على الموارد بين الرعاة والمزارعين

يزخر تاريخ حوض بحيرة تشاد بموجات من التدافع بين الرعاة والزراع، كان من بينها تمدد جماعة فولاني التي تحترف الرعي بالأساس من جنوب الصحراء الكبرى باتجاه الجنوب بحثاً عن المياه والمراعي، وهو التمدد الذي كان كثيراً ما يتسبب في صدامات مسلحة مع الجماعات المقيمة في هذه المناطق. هذه الخبرة التاريخية يعاد استحضارها في الأوقات التي تشهد ندرة في الموارد الاقتصادية وتضطر جماعات الرعاة والزراع للدخول في منافسة كثيراً ما تكون مسلحة وعنيفة، بما يخلق عداوات تاريخية قابلة لأن يعاد توظيفها كلما تجدد الصراع. [٢]

فتاريخياً، تمتعت حقوق الجماعات الرعوية في حوض بحيرة تشاد في استغلال الأرض لتأمين الغذاء لقطعان الماشية بقدر كبير من الحماية، خاصة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر خلال سيطرة جماعة الفولاني على مختلف الجماعات المستقرة في هذه المنطقة. فعلى سبيل المثال، خلال حكم سيكو أمادو Sekou Amado لمملكة ماسينا بين عامي ١٨١٨ و ١٨٦٢ –وهي المملكة التي سيطرت على مساحات واسعة من غرب أفريقيا– تم إقرار ترتيبات لإدارة النشاط الاقتصادي بتوازن بين الرعاة والزراع. ومع قدوم الاستعمار الفرنسي في نهايات القرن التاسع عشر تم تفكيك النظام المتوازن لتوزيع الأرض بين الاستخدامات الرعوية والزراعية من خلال تفضيل واضح للنشاط الزراعي عبر إصدار تشريعات تمنح المزارعين الأولوية في

1- Akos Trszkai, "Water Conflicts: Case Study-Lake Chad Conflict", Geopolitics And Geostrategies: Trends And Perspectives (Bucharest: Centrul de Studil Strategice, Issue 68/69 2018). Pp. 57-58.

-Christian Man, **Conflict, Environmental Degradation, and Food Security in Northeast Nigeria**, Center for Strategic and International Studies (CSIS), June 8, 2020.

https://www.csis.org/analysis/conflict-environmental-degradation-and-food-security-northeast-nigeria

2- Roosevelt Osazenaye Idehen, and UbelejitRenner Ikuru, "Migration and the Emerging Security Challenges in West Africa: Case of Fulani Herders/sedentary Farmers Conflict in Nigeria", **International Journal of Arts and Humanities**, (Bahir Dar: International Association of African Researchers and Reviewers, Vol. 8, No. 31, September 2019). Pp. 129-130.

حماية نشاطهم من أي "عدوان" من الرعاة، وهو الأمر الذي خلق دافعاً للصدام بين المجموعتين.[١]

وبعد نهاية الحقبة الاستعمارية استمرت سياسات واضحة الانحياز للقطاع الزراعي على حساب القطاع الرعوي، وهي السياسات التي تبنتها الدولة الأفريقية بعد الاستقلال نتيجة القيمة المضافة الكبيرة التي يحققها قطاع المحاصيل النقدية Cash Crops والتي أدخلها المستعمر الأوروبي للقارة الأفريقية. هذه السياسة أدت إلى التوسع في رقعة الأرض الزراعية من دون مراعاة تأثير ذلك على النشاط الرعوي. ففي العديد من المناطق المطلة على بحيرة تشاد، قامت الدولة برعاية مشروعات استزراع مساحات كبيرة من الأرض التي كانت تستخدم تقليدياً كمراعي مفتوحة وهو الأمر الذي عكس قدراً من الانحياز لصالح الجماعات التي تحترف النشاط الزراعي.

هذا الدعم الحكومي للتوسع في المجتمعات الزراعي لم تقتصر دوافعه على العائد الاقتصادي، وإنما جاء لأسباب سياسية أيضاً، في ظل السهولة النسبية لفرض النظام على المجتمعات المستقرة في الوقت الذي سادت فيه النظرة للجماعات الرعوية بأنها جماعات لديها نزعة للتمرد ومقاومة سلطات الدولة في ظل كونها مجتمعات غير مستقرة تتمتع بتقاليد راسخة للحماية الذاتية عبر حمل السلاح. هذا الوضع الدافع للصراع عززته سوابق انحياز القضاء التقليدي في معالجته هذا النوع من الخلافات لصالح المزارعين، فعادة ما كانت تؤول القواعد العرفية لصالح الجماعات التي تحترف الزراعة. فعلى سبيل المثال تم إصدار حكم لصالح المزارعين في خلاف بشأن تعدي بعض الرعاة على الأرض الزراعية في منطقة هادجيا–نجورو Hadejia-Nguru في ولاية يوبي Yobe في نيجيريا بعد أن برر القاضي حكمه بأن "قطيع الماشية هو من يتحرك باتجاه الأرض الزراعية، وليس العكس". هذه الممارسات رأت فيها جماعات الرعاة انحيازاً من مؤسسات الدولة ضدهم على طول الخط، مما دفع بعضهم باتجاه التمرد، وتكثيف العدوان على المجتمعات الزراعية.[٢]

1- Abba Gana Shttima, and Usman A. Tar, "Farmer-Pastoralist Conflict in West Africa: Exploring the Causes and Consequences", **Information, Society and Justice**, (London: Department of Applied Social Sciences (DASS) at the London Metropolitan University, Vol. 1.2, June 2008). Pp. 175-176.

2- **Ibid**., Pp. 174-175.

ومما زاد من مشكلة الجماعات الرعوية حجب أي شكل من أشكال اعتراف الدولة أو توفيرها الحماية لحقوقهم في استغلال الأرض حتى بالنسبة للأراضي التي تمتعوا بحق استغلالها لقرون الأمر الذي حول الكثير من الجماعات الرعوية في حوض بحيرة تشاد إلى جماعات بلا أرض Landless Group. فإذا كانت الأراضي "الرطبة" التي تتصل مباشرة بمجاري المياه العذبة تعد الأكثر صلاحية للاستزراع، فإن عدم اعتراف الدول المطلة على بحيرة تشاد بحقوق الجماعات الرعوية في استغلال الأرض قد امتد ليطال المراعي المفتوحة والتي تتسم بكونها "أراضي جافة" تنبت فيها الحشائش نتيجة للأمطار وليس لاستهلاكها موارد المياه العذبة.[١]

٢. الطبيعة المركبة للصراعات الأهلية في حوض بحيرة تشاد

من بين السمات المميزة للصراع الأهلي بين الجماعات الرعوية والزراعية في حوض بحيرة تشاد ما يتعلق بالطبيعة المركبة لهذا الصراع، وهو الأمر الذي ساهم في تعقدها على نحو غير مسبوق سواء من حيث تعدد أنماط الصراع أو من حيث الاتجاه لزيادة الفاعلين المنخرطين فيه، وهو ما يتضح من خلال عدد من المؤشرات:

- التداخل بين أنماط الصراعات الأهلية حيث تشير حالة حوض بحيرة تشاد لوجود قدر كبير من التداخل بين الصراع المسلح على الموارد التي تنخرط فيها الجماعات الرعوية وجماعات المزارعين، وبين الصراع المسلح لأسباب سياسية ودينية وإثنية. بحيث لا يمكن الفصل بين أي من النمطين على نحو سليم من الناحيتين الواقعية والنظرية. كما أن هناك العديد من الشواهد التي تؤكد تحول طبيعة الصراع من صراع على الموارد إلى صراع إثني والعكس.[٢]
- تشظي الأطراف المنخرطة في الصراع وذلك نتيجة تفكك القواعد العرفية والمؤسسات التقليدية لتسوية المنازعات. فمع التدافع الكبير الواقع بين المزارعين والرعاة في ظل

1- Andreas Dafinger and Michaela Pelican**,** "Land Rights and the Politics of Integration: pastoralists' strategies in a comparative view", **Max Planck Institute Working Paper**, (Halle: Max Planck Institute for Social Anthropology, No. 48, 2002). Pp. 2-6.

2- Adam Higazi, **Herders and Farmers in Nigeria: Coexistence, Conflict, and Insurgency**, 19 March 2020, Italian Institute for International Political Studies. https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/herders-and-farmers-nigeria-coexistence-conflict-and-insurgency-25447

منافستهم على الأرض، بدأ المزارعون في الانتقال لأراضي جديدة لاستزراعها في ظل الضغط السكاني على الأرض المحدودة، الأمر الذي أدى إلى تفكك القرى الأصلية القائمة، بجانب نشأة مجتمعات زراعية جديدة، هذه المجتمعات الزراعية قطعت أراضي الرعي التقليدية للجماعات الرعوية، الأمر الذي أدى إلى تحول جوهري تمثل في اتجاه الرعاة للرعي في مجموعات أصغر حجماً لتتناسب مع تناقص مساحة المراعي. وقد أدى هذا الوضع إلى تفكك الأبنية التي كانت قائمة تقليدياً لتسوية الخلافات بين الجانبين والتي تعد في الأصل ظاهرة طبيعية كانت القواعد العرفية الراسخة قادرة على حلها عاماً تلو الآخر في ظل الظروف البيئية والاجتماعية الطبيعية، والتي لم تعد قائمة في الوقت الحالي، لتصبح الصراعات بين الجانبين أكثر "قابلية للاشتعال" خاصة بين المجموعات الصغيرة من الرعاة والمزارعين في المناطق الجديدة، في ظل اعتماد الجانبين على التأمين الذاتي عبر حمل السلاح والتوسع في تشكيل مجموعات الدفاع الذاتي.[١]

- الارتفاع المطرد في حجم ونوع التسلح من بين الظواهر المهمة التي تميز الصراعات الأهلية في حوض بحيرة تشاد في السنوات الأخيرة ارتفاع حجم ومستوى التسلح الذي تعتمد عليه الجماعات المتصارعة. هذه الظاهرة ترجع في شق منها إلى احتدام المنافسة على الموارد، وفي شق آخر في تأجج العداوات الإثنية واتخاذها أبعاد أكثر عمقاً. وقد أدى هذا الارتفاع غير المسبوق في مستوى التسلح إلى زيادة كبيرة في عدد الضحايا وحجم الخسائر وهو ما يعقد من عملية تسوية هذه الصراعات بعدما أصبحت مهمة جبر الضرر مستحيلة التنفيذ. ففي السنوات الأخيرة أتيحت مصادر متعددة لتوفير الأسلحة للمتقاتلين في حوض بحيرة تشاد، خاصة بعدما شهدته البيئة الإقليمية من اضطراب واسع بسبب التوترات السياسية والإرهاب في مالي وليبيا على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال قامت مجموعة العمل متعددة الجنسيات Multinational Joint Task Force (MNJTF) بمصادرة كميات كبيرة من الأسلحة في منطقة حوض بحيرة تشاد تضمنت مدى واسع من الأسلحة يبدأ ببنادق كلاشنكوف الآلية، ويصل إلى المدافع المضادة للطائرات وقذائف الهاون من عيار ٦٠ و٨٢ ملليمتر. هذه الأسلحة التي يعد تاريخ إنتاج غالبيتها إلى ثمانينات القرن العشرين

1- Chris M.A. Kwaja & Katie Smith, **Op. cit**., p.p. 10-11.

تعد أداة مثالية لتأجيج الصراعات في منطقة تشهد سيولة أمنية مع تعدد مسارات التهريب شمالاً وجنوباً.(١)

- توفير البيئة الملائمة للنشاط الإجرامي فبجانب تعزيز الانقسامات الاجتماعية وما أسفرت عنه من صراعات متعددة في حوض بحيرة تشاد، أدت التغيرات البيئية وما ترتب عليها من تغيرات بيئية في المنطقة إلى ضعف شديد في قدرة أجهزة فرض القانون والنظام العام التابعة للدول الأربعة المطلة على البحيرة (تشاد والنيجر والكاميرون ونيجريا) في القيام بمهامها المعتادة في توفير الأمن، الأمر الذي أدى لتفشي نوع جديد من التفاعلات العنيفة يتم ارتكابه على يد العصابات الإجرامية التي تنشط بشكل خاص في المناطق الريفية بعيداً عن المراكز الحضرية الرئيسية. وتحترف هذه العصابات ممارسات مثل القتل والخطف مقابل الفدية وسرقة قطعان الماشية والمحاصيل الزراعية. وبمرور الوقت اكتسبت العلاقة بين هذه المجموعات الإجرامية والسكان المحليين المتضررين طابع الصراع الإثني، خاصة في ظل انتماء نسبة كبيرة من أعضاء هذه العصابات لجماعة فولاني الأمر الذي عقد كثيراً من أي دور لقوات الأمن في مكافحة هذه العصابات.(٢)
- سيولة ظاهرة العنف في حوض بحيرة تشاد فبعد أكثر من عشرين عاماً من انفجار العنف الأهلي في المنقطة، بدأت خطوط الانقسام الطبيعية في التغير، ليشهد حوض بحيرة تشاد ارتفاعاً في معدلات العنف داخل كل من الجماعات الرئيسية. فعلى سبيل المثال تعتبر المجتمعات المستقرة غير الرعوية من أبناء جماعة فولاني من الضحايا الرئيسيين لغارات المجموعات الرعوية من أبناء الجماعة ذاتها. وبالمثل، كثيراً ما وقعت اشتباكات مسلحة بين المجموعات المسلحة لجماعات جوكون وتيف وبعضها البعض وهي الجماعات التي اعتبرت عدواً تقليدياً للفولاني لأسباب اقتصادية وإثنية ودينية. هذا

1- Small Arms Survey, **Weapons Compass: Mapping Illicit Small Arms Flows in Africa**, (Geneva: Graduate Institute of International and Development Studies, January 2019). p. 34.

2- Adam Higazi, **Op. cit**.

الوضع ينذر بفقدان كامل للسيطرة على الصراعات في حوض بحيرة تشاد بما قد يجعل من استدامتها كمركز رئيسي للمجتمعات الإنسانية المستقرة أمراً محل شك.[١]

على هذا النحو، تقدم حالة بحيرة تشاد نموذجاً واضحاً لكيفية تسبب التغيرات البيئية في إحداث تغيرات اجتماعية متسارعة على مستوى العلاقة بين الجماعات التي تمارس أنشطة اقتصادية مختلفة، حيث تسببت هذه التغيرات في النهاية في نشأة أنماط متعددة من العنف الأهلي بعضها على أساس اقتصادي في صورة تنافس بين المجتمعات الرعوية والزراعية على الموارد المحدودة، والبعض الآخر على أساس إثني وديني يستحضر صراعات الماضي ويعيد إنتاجها في صور جديدة أكثر خطورة من حيث حجم التسلح وعدد الضحايا.

سادساً: خلاصات ونتائج

من كل ما سبق يمكن التأكد من اتفاق هذه القراءة للصراعات في حوض بحيرة تشاد مع التسلسل السببي لمقولات نظرية العنف البيئي. فجفاف البحيرة أدى إلى تناقص مواردها المائية ومن ثم تعرض المجتمعات المستقرة في حوض البحيرة للفقر والجوع وهو ما أدى بدوره إلى موجة من الهجرة والنزوح صوب جنوب البحيرة الذي أصبح منطقة للتنافس الكبير على الموارد بسبب الزيادة السكانية الطبيعية والوافدة وبسبب تناقص الموارد الأمر الذي وفر الظروف الملائمة لإطلاق موجة واسعة من العنف الأهلي واسع النطاق. هذه النتائج تجعل من المهم استكشاف ظاهرة العنف في حوض بحيرة تشاد من زاوية أكثر اتساعاً، من خلال عدد من الملاحظات التي قد يكون من المهم أخذها في الحسبان في المستقبل، وذلك على النحو التالي:

١. أهمية الإنذار المبكر بشأن التدهور البيئي الحاد

لا تعد حالة حوض بحيرة تشاد حالة وحيدة تبرهن على صحة مقولات العنف البيئي في أفريقيا، فقد استتبعت موجات الجفاف المتتالية في منتصف القرن العشرين موجات من حركة الجماعات المختلفة في شرق القارة الأفريقية على النحو الذي وفر ظروفاً ملائمة لتفشي العنف. وقد أخذ هذا العنف العديد من الصور والأنماط المتداخلة في الكثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال ظهرت الصراعات الأهلية بصورة متكررة في القرن الأفريقي والتي تقدم حالتا الصومال

1- **Idem.**

وإثيوبيا اثنين من أكثر نماذجها حدة وفداحة من حيث اتساع النطاق وامتداد الفترة الزمنية والقدرة على اسقاط آلاف الضحايا والإضرار بمصالح ملايين السكان. حيث ارتبطت التحولات السياسية العنيفة في إثيوبيا والصومال بموجات الجفاف وما يرتبط بها من مجاعات عادة ما تؤدي لفقدان السلطة المركزية في أديس أبابا ومقديشيو سيطرتها على الأقاليم الطرفية النائية. كما تقدم حالة الصراع في دارفور نموذجاً مباشراً لقدرة التغيرات البيئية على إنتاج صراعات مركبة استعصت على جهود التسوية المقدمة من المجتمعين الإقليمي والدولي. هذا الوضع يجعل من عملية التنبؤ المبكر بالتغيرات المناخية الحادة عاملاً أساسياً في تأمين الاستجابة الملاءمة والسريعة للمهددات الأمنية التي قد تنشأ نتيجة هذه التغيرات، وهو ما يمكن أن يقي الدول الأفريقية من التعرض لتأثيرات أمنية سلبية سبق وأن أثبتت قدرتها على إدخال أقاليم بأكملها في دائرة من عدم الاستقرار لعقود متتالية.

٢. تعدد الأطراف المسؤولة عن الصراع في حوض بحيرة تشاد

ترجع نظرية العنف البيئي المسؤولية عن العديد من أنماط الصراع إلى عوامل بيئية تسببت في إحداث تحولات اجتماعية متسارعة أدت في النهاية لنشوب الصراع. ولا يعني إثبات صحة هذه المقولات تبرير ما تنتجه هذه التغيرات البيئية من ممارسات عنيفة أو التسامح معه. فلا يعني إرجاع الصراع في حوض بحيرة تشاد إلى متغيرات بيئية أن الفاعلين المحليين من أبناء المنطقة المتضررة مسؤولون وحدهم عن هذه الصراعات. فمن ناحية تظل سياسات حكومات دول حوض بحيرة تشاد الأربع مسؤولة بدرجة كبيرة عن عدم تقديم الاستجابة الملاءمة للتدهور البيئي. كذلك فإن للدول الكبرى مسؤولية مزدوجة عن هذه الصراعات التي لعبت أدواراً مباشرة في إذكائها في إطار انخراطها في التنافس الدولي المحموم على موارد القارة الأفريقية بطرق شرعية وغير شرعية، كما أن هذه الدول ذاتها هي المسؤول الأول عن مختلف التغيرات البيئية والمناخية الحادة التي يشهدها العالم نتيجة رفضها الاعتراف بما لسياساتها الاقتصادية من آثار سلبية ذات طابع عالمي.

٣. مسارات التغذية العكسية بين التدهور البيئي والصراعات

أشارت حالة حوض بحيرة تشاد إلى أن التغيرات البيئية أدت إلى تحولات اجتماعية أفرزت أنماط متعددة من الصراع. لكن الحالة ذاتها تقدم نموذجاً جدير بالمزيد من الدراسة لكيفية

"إعادة إنتاج" هذه الصراعات لمسبباتها البيئية والاجتماعية على السواء، وهو الأمر بالغ الخطورة والذي يمكن أن يدخل المنطقة في دائرة مفرغة من التدهور البيئي والاجتماعي والصراعات. فعلى سبيل المثال، أدت الصراعات المسلحة في حوض بحيرة تشاد إلى المزيد من تفكك الروابط الاجتماعية، وإلى المزيد من تراجع حضور مؤسسات الدولة التي باتت عاجزة عن مجرد التواجد المادي في العديد من مناطق انتشار التنظيمات الإرهابية والعنف الإثني. كما تسببت الصراعات في موجة جديدة من الهجرة والنزوح ارتبطت كذلك بفقدان فرص العمل والتعليم. هذه التحولات الاجتماعية من شأنها أن تسفر عن المزيد من التدهور البيئي عبر تكثيف النشاط الاقتصادي في بعض المناطق الآمنة نسبياً مما يعرضها لاستنزاف الموارد السريع خاصة في ظل المعدلات السريعة للهجرة والنزوح لهذه المناطق.

كما تحمل الصراعات آثاراً سلبية مباشرة على البيئة من خلال الأضرار المباشرة الناجمة عن العمليات المسلحة كإحراق مساحات شاسعة من الغابات التي قد تستعملها الجماعات المسلحة كمخابئ، أو اعتماد التنظيمات المسلحة على التعدين غير النظامي لتوفير مصدر للتدفقات المالية الضرورية لاستمرار نشاطها، وهي الأنشطة التي أثبتت قدرتها على إدخال النظام البيئي في حالة من التدهور السريع.

وختاماً، وفي ظل ما تتعرض له القارة الأفريقية والعالم من تغيرات بيئية متسارعة ذات آثار متعددة، تظهر الحاجة الملحة للمزيد من الجهد سواء على مستوى تحليل هذه الظاهرة وما تحمله من تداعيات مختلفة، وعلى مستوى الممارسة عبر تضمين البعد البيئي في مختلف المبادرات الوطنية والقارية التي تسعى للتصدي الفعال لما تواجهه القارة الأفريقية من مشكلات متعددة، بما يضمن المعالجة الجذرية لهذه المشكلات والتعامل مع مختلف مسبباتها.